اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 19-09-2008 رقم العـدد: 16585 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 60 رقم القصاصة: 1

قالوا إن تأخير فسح البضائع أكبر المشكلات

شركات ومخلصون ومستوردون يتهمون الجمارك بالتسبب في أزمة ميناء جدة

تركي سليهم – جدة

اشتعلت نار الاختلافات بين عدة جهات حول ما يحدث حاليا من تكدس للبضائع وتأخر في تفريغ البواخر من حمولتها بميناء جدة الإسلامي.. حيث تتبادل هذه الجهات الاتهامات بالتسبب بهذه المشكلة، إذ ترى إدارة الجمارك أن شركات المقاولة هي التي تعطل العمل نظرا لبطء عملها.. فيما تحمّل شركات المقاولة إدارتا الميناء والجمارك المسؤولية بسبب تعقيد الإجراءات وعدم مواكبة التطورات التي استجدت.. مما يؤدي «على حد قول الشركات» إلى تعطل الكثير من البواخر.

كما أبدى المخلصون الجمركيون في الميناء تذمرهم من عدم الاهتمام بالمستندات الأصلية وضياع بعضها وتعطل البضائع نظرا لتأخر الجمارك في إنهاء فسح البضائع، مما يحمّلهم غرامات الأرضيات رغم إنهائهم لكافة الإجراءات، مما يزيد من تكلفتها على المستورد «مالك البضاعة» الأمر الذي قد يزيد من أسعارها على المستهلك النهائي.. فيما أشار عدد من المستوردين إلى تعقيد إجراءات إنهاء بضائعهم وضياع بعض المستندات الرسمية.

وأضافوا أن مشكلة الميناء لا تزال تراوح مكانها دون أي حلول رغم تدخل مختلف الجهات لمعالجة الأزمة حيث يزدحم الميناء ببواخر جديدة عملاقة تأخذ مساحة باخرتين من البواخر القديمة.. الأمر الذي يعجز الميناء بأرصفته الحالية عن استقبال أكثر من ٣ بواخر يستغرق تفريغها أكثر من ٤ أيام.. إضافة إلى تقادم المعدات وعدم مقدرتها على التفريغ والنقل بسرعة نظرا لحداثة هذا النوع من البواخر حيث تسع هذه البواخر أكثر من ٦٠٠ طن وتصل مساحتها إلى أكثر من ١٠٠ كيلوجرام مربع وتصل إلى أكثر من ٨ طوابق عدا المستودعات التي في داخل المياه والتي في العادة تحمل السيارات والمعدات.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 19-09-2008 رقم العـدد: 16585 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 60 رقم القصاصة: 2

لقطة حديثة لميناء جدة الاسلامي توضح حجم التكدس وكثرة البضائع

وكانت الغرفة التجارية الصناعية شكّلت فرق عمل من الجمارك والميناء والشركات والغرفة التجارية الصناعية بهدف متابعة تطورات الميناء ومعالجة المعدات وزيادة الأيدي العاملة ووضع تصورات علاجية سريعة للميناء بهدف تسريع التفريغ والنقل وفتح ممرات متعددة تسهم في فتح الطرق أمام الناقلات للحد من ارتفاع أسعار النقل كما شكلت فرقة عمل لمتابعة أي مشكلات في الجمارك بهدف معالجتها ويتوقع أن تبدأ اجتماعاتها خلال أسبوعين.

وأوضح تقرير صادر عن المؤسسة العامة للموانئ أن الموانئ السعودية شهدت ارتفاعا كبيرا في أعداد حاويات المسافنة التي استقبلتها حتى بلغت عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٩٩٣,٤٩٨,١ حاوية قياسية وبنسبة نمو ١٢٨ في المائة عن عام ٢٠٠٣ والذي بلغ فيه عدد الحاويات ٥١٨,٦٥٨ حاوية قياسية. وبلغ إجمالي البضائع التي ناولتها موانئ المملكة خلال العام المالي ٢٠٠٧ حوالى ١٤١ مليون طن وزني من البضائع الصادرة والواردة عدا النفط الخام.. وشكلت الصادرات التي بلغت نحو ٥,٨٣ مليون طن ما نسبته ٥٩ في المائة من إجمالي البضائع المناولة وكان أبرزها المنتجات البترولية المكررة والمواد البتروكيماوية والمواد الصناعية.

وبلغت الواردات حوالى ٥,٥٧ مليون طن وزني وكان أهمها المواد الغذائية ومواد البناء والمواد الخام والبضائع الاستهلاكية.. أما عدد الحاويات المناولة التي تم استقبالها في الموانئ السعودية خلال العام ٢٠٠٧ فبلغ حوالى ٢,٤ ملايين حاوية قياسية. وأصبحت موانئ المملكة منفذا لحوالى ٩٥ في المائة من صادراتها وواردتها. ولدى المملكة حتى نهاية العام المالي ٢٠٠٧ ثمانية موانئ أنفق على إقامتها وتطويرها نحو ٣٨ مليار ريال.. ويوجد بها ١٨٤ رصيفا قادرة على استقبال أكبر السفن في العالم وتعمل على مدار الساعة طوال العام يدعمها في ذلك أنظمة إرشاد متطورة ومساعدات ملاحية لتأمين سلامة ملاحة السفن.

وبيّن التقرير أن المؤسسة العامة للموانئ دشنت مع إطلالة العام المالي ١٤١٨/١٤١٧هـ برنامج عملها الجديد الذي يرتكز أساسا على إسناد أرصفة ومعدات الموانئ للقطاع الخاص لإدارتها بأسلوب تجاري وفق الضوابط التي تضمنتها الأمر السامي الكريم بتاريخ ١٤١٧/١١/٦هـ. وبلغت جملة الاستثمارات من قبل القطاعات الخاصة في مجال الموانئ أكثر من أربعة مليارات ريال.

وأصبحت الموانئ السعودية بذلك مصدرا مهما من مصادر إيرادات الدولة حيث وصل الإيراد المتحقق في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من مليارين و٣٤٦ مليون ريال.

وأولت المؤسسة العامة للموانئ بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز اهتماما خاصا بخدمة وراحة الركاب وضيوف الرحمن القادمين والمغادرين عبر موانئها ولذلك أنشأت الصالات الحديثة المتكاملة التجهيزات والخدمات إذ بلغ إجمالي الركاب الذين عبروا موانئ المملكة أكثر من مليون وأربعمائة وثلاثة وسبعين ألف راكب عام ٢٠٠٧.

وفي مجال إصلاح السفن أوضح التقرير أن كلا من مجمعي الملك فهد لإصلاح السفن في ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام يتكونان من حوضين عائمين لإصلاح السفن وصيانتها ملحق بهما ورش بحرية متكاملة التجهيزات ومراكز لتدريب السعوديين على صيانة وإصلاح السفن. أما في مجال القوى العاملة والتدريب فأوضح التقرير أن المؤسسة العامة للموانئ تقوم بتدريب مجموعة من منسوبيها في مركزي التدريب في كل من ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام.

وتعمل المؤسسة العامة للموانئ على تحقيق الأهداف والسياسات وفق الخطة التشغيلية المحددة في خطة التنمية والمحافظة على طاقة تشغيلية كافية لمناولة البضائع في الموانئ البحرية السعودية مع تعزيز الفاعلية التشغيلية وذلك من خلال الاستمرار في تحسين معدل استغلال الطاقات المتاحة والتنسيق مع الجهات الأخرى لتحسين مستوى الإجراءات والنظم القائمة وتنفيذ برامج صيانة وقائية للمعدات والمرافق القائمة وفقا للمتطلبات الفنية وتنفيذ برامج إحلال وتجديد للمعدات بما يتناسب مع متطلبات التشغيل الحديثة وتطوير شبكة الكترونية لتبادل المعلومات في الموانئ وتعزيز دور موانئ المملكة بحيث تكون قادرة على المنافسة في جذب خطوط الملاحة العالمية.